العدد (4093) السنة الخامسة عشرة - الخميس (21) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

التغيير والجماعة الإسلاميّة يعلنان الانسحاب من حكومة الإقليم

التظاهرات تتراجع في السليمانيّة وتتواصل في أطرافها لليوم الثالث

■ بارزاني للمحتجّين: أُؤيّد مطالبكم وأُقدّر صبركم

□ بغداد / المدى

وجّه رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، أمس، رسالة الى المتظاهرين طالبهم فيها التزام التظاهر السلمي وعدم الانجرار وراء العنف.

بدوره، حذر مجلس أمن إقليم كردستان من تهديد الأوضاع السياسية والاجتماعية في الإقليم، داعياً المواطنين الى الأخذ بحساسية المرحلة وعدم استهداف المقار الحكومية.

تزامن ذلك مع فرض قوات الأمن في السليمانية، أمس، إجراءات مشددة مع دخول الاحتجاجات، التي تخللتها أعمال شغب وتخريب، يومها الثالث وأدت الى مقتل خمسة أشخاص وإصابة حوالي ٢٠٠ شخص بجروح، بحسب فرانس برس. وانتشرت قوات الامن بينها عناصر مكافحة الشغب المجهزة بخراطيم المياه، في مختلف شوارع مدينة السليمانية، وفقا لفرانس برس. كما فرضت قوات الامن إجراءات مشددة في مناطق متفرقة في المحافظة.

ولم تشهد شوارع المدينة سوى أعداد قليلة من السيارات، فيما أغلقت محال كثيرة أبوابها لاسيما في ساحة السراي الواقعة وسط السليمانية، وهو الموقع الرئيس للتظاهر.

وفي رانية، الواقعة على بعد ١٣٠ كم شمال غرب السليمانية، حيث قتل خمسة أشخاص وأصيب ٧٠ بجروح مساء الثلاثاء، تجمع متظاهرون أمس رغم انتشار القوات الامنية في شوارع البلدة وتوجهوا الى مقر حركة التغيير ورشقوا المبنى بالحجارة.

وكان متظاهرون أضرموا، يوم الثلاثاء، النيران في مقرات لأحزاب الاتحاد الوطني الكردستاني والديموقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي، وسيطروا على مبنى قائممقامية رانية.

وإثر تصاعد الاحتجاجات الشعبية في الإقليم، قررت حركة التغيير وحليفتها الجماعة الإسلامية، الانسحاب من حكومة إقليم كردستان. وقررت التغيير سحب يوسف محمد من رئاسة برلمان كردستان. وقال بارزاني، في رسالة وجهها من ألمانيا الى المتظاهرين، واطلعت عليها (المدى)، ان "منطقتنا حالياً تمر بظروف حساسة، وأتفهم مطالبكم وأؤيدكم فيها، وأن رسالته "سنكون أقوى عندما نكون متحدين، وأقدر صبركم في هذه الفترة الصعبة، وقد مررنا بما هو أسوأ بكثير في الماضي، أعتقد سوف نبني معاً مستقبلاً أفضل".

بدوره قال مجلس أمن إقليم كردستان "للأسف شهدت الايام الماضية توترات في عدة مناطق في السليمانية وحلبجة وكرميان أسفرت عن خسائر بشرية ومادية"، معتبرا أن "ما يحدث هو خروج عن مفهوم التظاهرات".

ودعا مجلس أمن الإقليم، في بيان تابعته (المدى) أمس، المواطنين إلى "عدم السماح بخلط مطالبهم العادلة ضمن أجندات سياسية مشبوهة"، مشدداً على "أهمية وحدة الموقف لتجاوز المرحلة الحالية".

وتابع المجلس بالقول "من المفترض أن توجه التظاهرات الحالية ضد سياسات بغداد غير العادلة التي تواصل ممارستها بعد أحداث ١٦ تشرين الاول وفرض الحصار وتجويع مواطني كردستان".

وحذر المجلس من "الوقوع في فخ خطير يستهدف تهديد الأوضاع السياسية والاجتماعية في الإقليم"، داعياً المواطنين إلى "الأخذ بحساسية المرحلة وعدم السماح باستهداف المؤسسات والأملاك العامة".

وفي معرض تعليقه على الاحداث الاخيرة، رأى الحزب الديمقراطي الكردستاني أن "هناك موجة قذرة وغير حضارية تمثل تهديداً على إقليم كردستان وتجربته الديمقراطية"، مطالباً "جميع الجهات بالتعامل بمسؤولية وعدم السماح للأحداث بأن تسير في اتجاه تشويه صورة كردستان وتجربتها". وأضاف الحزب الديمقراطي انه "يرفض أي ممارسة أو فعل أو اعتداء أو هجوم على الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية والحزبية، حيث أن هذه الأفعال والممارسات للمتظاهرين تحيد تماماً عن جوهر ورمزية مدنية (التظاهرة) وتضفي عليها الطابع المسلح".

بدوره شكّل الاتحاد الوطني الكردستاني لجنة أمنية عليا لقوات كردستان. وقالت اللجنة في أول بيان لها إن "قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني قررت تشكيل اللجنة المؤلفة من قوات البيشمركة والآسايش والمعلومات (زانياري) ومكافحة الارهاب والشرطة والمؤسسات الأخرى".

وأوضح البيان بأن "تشكيل اللجنة جاء من أجل تحمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا وإيجاد أرضية لإجراء حوار ناجح مع بغداد على وفق الدستور والعمل على انتخابات نزيهة".

وأضافت اللجنة، التي شكلها حزب طالباني، ان "شعبنا يمر بمرحلة سياسية مصيرية وهناك مخططات في المنطقة لفرض السياسات منها البقاء على الحصار الاقتصادي المفروض على كردستان وإبقاء مشكلة رواتب الموظفين بدون حل".

ورأت اللجنة ان "هناك مجموعات تحاول إحداث الفوضى واستهدفت تحت اسم التظاهرات المؤسسات الخدمية والرسمية ومقرات الاحزاب خصوصا في مناطق رانية وكوية وبيرمكرون وطقطق وكفري وتكية". وأكدت ان "لدى حكومة الإقليم المئات من الأدلة باستخدام السلاح وإحداث الفوضى لإفشال التظاهرات السلمية".

وفي السياق ذاته، دانت بعثةُ الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بأعمال العنف التي شهدتها تظاهرات إقليم كردستان.

وقالت البعثة، في بيان تابعته (المدى) امس، إن "حقّ المشاركة في تظاهرات سلمية مكفولٌ للمواطنين، وتقعُ على السُلطات في الإقليم مسؤوليةُ حماية مواطنيها، بمن فيهم المتظاهرون السلميون".

ودعت بعثة الامم المتحدة "القوات الأمنية في الإقليم إلى توخّي أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، كما حثت المواطنين في الإقليم الى عدم تدمير الممتلكات العامة والخاصة والالتزام بضبط النفس والتهدئة".

وطالبت يونامي "السلطات في الإقليم باحترام وحماية وسائل الإعلام، بعد أن تلقّت إحدى القنوات وهي قناة أن آر تي التلفزيونية أوامرَ بتعليق بثّها بسبب محتوى تقاريرها بشأن التظاهرات"، موضحا انه "على وسائل الإعلام الامتثال للقانون، كون الإعلام الحر والنزيه يلعب دورا حاسما في أي مجتمع ديمقراطي".

متظاهرون وسط مدينة السليمانية تحيط بهم رجال الأمن أمس... أ.ف.ب

رئيس البرلمان يدعو إلى التهدئة في إقليم كردستان

□ بغداد / المدى

طالب رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، حكومة إقليم كردستان والمتظاهرين الى التهدئة والتوصل الى حلول لأزمات الإقليم عبر الحوار. وشدد على ضرورة ألا يتعدى الاحتجاج الاطر السلمية.

وقال بيان لمكتب رئيس مجلس النواب، اطلعت عليه (المدى)، ان "ما يجري في كردستان يجب أن لا يخرج عن إطار التظاهر السلمي الذي كفله الدستور، وأن يبقى ضمن إطار المطالب المشروعة بتحسين الخدمات وتوفير العيش الكريم".

واعتبر الجبوري ان "التظاهرات حق من حقوق الشعب وممارسة سليمة يمكن من خلالها المطالبة بالحقوق". وأكد وقوفه "مع حقوق الشعب ومطالبه سواء في كردستان أو في اي بقعة من أرض العراق على ان لا تتعدى أساليب التظاهر الى العنف والتخريب وتعريض حياة الآخرين للخطر".

وتابع البيان ان رئيس البرلمان "منذ البداية كان يدعو الى الحوار الجاد والحقيقي في حل جميع المشاكل والازمات العالقة بوصفه الحل الامثل لإنهاء الخلافات والاتفاق حول آليات جديدة تسهم في تطوير الواقع الخدمي للمواطن وتحسين أوضاعه المعيشية". ودعا الجبوري جميع الاطراف الى "ضرورة التهدئة والمباشرة بإجراءات حقيقية للحوار والاهتمام بشكل سريع بكل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة للمواطن العراقي".

معصوم يدعو أربيل وبغداد لإطلاق رواتب موظّفي الإقليم

الرئاسات وقادة الكتل يناقشون إجراء الانتخابات في موعدها

□ بغداد / المدى

ناقشت الرئاسات الثلاث في اجتماع مع رؤساء الكتل السياسية الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة.

وجاء الاجتماع، بعد يوم من إعلان الحكومة المصادقة على دمج الانتخابات المحلية والبرلمانية في أيار ٢٠١٨.

وقال بيان لمكتب رئيس الجمهورية، اطلعت عليه (المدى)، إنه "في قصر السلام ببغداد عقد اجتماع برئاسة فؤاد معصوم وبحضور رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ومدحت المحمود رئيس المحكمة الاتحادية العليا، ونواب رئيس الجمهورية نوري المالكي وإياد علاوي وأسامة النجيفي ونائب رئيس مجلس النواب آرام الشيخ محمد وعدد من قادة وممثلي الأحزاب والكتل البرلمانية وهم عمار الحكيم وصالح المطلك وهادي العامري وضياء الأسدي".

وتركز الاجتماع، بحسب البيان، على "تدارس مختلف الجوانب اللازمة لتهيئة أفضل الأجواء لمستلزمات الانتخابات التشريعية المقبلة". وحث أطراف الاجتماع "الجهات الحكومية والبرلمانية والمفوضية المستقلة للانتخابات لإتمام جميع مستلزمات العملية الانتخابية وتهيئة الظروف اللازمة لإنجاحها بما يؤكد الالتزام بالدستور والقوانين ذات الصلة".

في سياق متصل، دعا رئيس الجمهورية حكومتي بغداد وأربيل الى البدء بحوار فوري للتفاوض بشأن القضايا الخلافية بين الجانبين. وطالب كلاً من المركز والإقليم بتأمين رواتب موظفي الاقليم المتأخرة والاستجابة لمطالب متظاهري الاقليم.

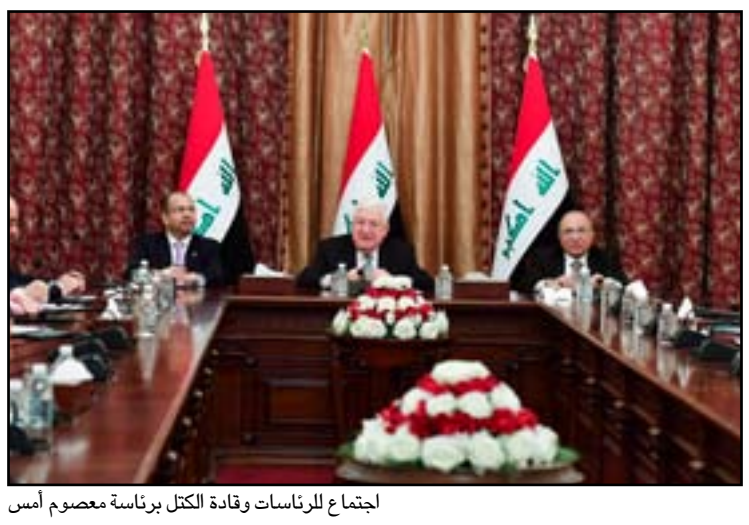

اجتماع للرئاسات وقادة الكتل برئاسة معصوم أمس

وتشهد مدينة السليمانية وعدد من المدن الاخرى، تظاهرات وصفت بـ"الغاضبة"، احتجاجاً على سوء الواقع المعيشي وتأخر صرف الرواتب منذ أشهر.

وقال رئيس الجمهورية، بحسب بيان لمكتبه اطلعت عليه (المدى) أمس، "إننا إذ نؤكد بقوة أن التظاهرات والاحتجاجات السلمية ممارسة مدنية وحق مشروع كفله الدستور، وإذ نعزّي عوائل شهداء هذه الاحداث المؤسفة ونبتهل الى الله بالشفاء للجرحى، نطالب القوات الامنية في الإقليم بحماية أمن المتظاهرين وضمان حقهم بالتعبير التام عن مطالبهم وحقوقهم ومشاعرهم ومنع حرف التظاهرات عن مسارها السليم والعمل على حماية الأموال والاملاك العامة والخاصة".

ودعا معصوم المتظاهرين إلى "تغليب الهدوء والالتزام بالقانون وضبط النفس وعدم إلحاق الضرر بالمباني الحكومية ومقرات الاحزاب السياسية"، داعياً في الوقت ذاته السلطات الأمنية الى "التحقيق العاجل بمسببي الحادث ومحاسبة المقصرين".

وطالب رئيس الجمهورية حكومتي إقليم كردستان والاتحادية، بـ"العمل الجاد والفوري للاستجابة لمطالب المتظاهرين المشروعة، واتخاذ خطوات جدية وعملية لحسم مشكلة الدفع المنتظم لمرتباتهم ومستحقاتهم المتأخرة ومعالجة الصعوبات الحياتية التي يعاني منها المواطنون في مختلف مدن إقليم كردستان".

وأكد معصوم ضرورة البدء بـ"حوار فوري وشامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لحل جميع الخلافات بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية".

واعتبر رئيس الجمهورية أن "إعلان الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عن استعدادهما لبدء الحوار لحل المشاكل العالقة بينهما يمثل خطوة طيبة يلزم ان تقترن بخطوات عملية وفعالة لضمان تلبية حقوق سكان الإقليم المشروعة، وهذا ما يتطلب مواصلة الاتصالات من أجل تعزيز التفاهم الوطني وإيجاد الحلول على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية".

وشدد معصوم على "ضرورة عودة حياة المواطنين في إقليم كردستان الى حالتها الطبيعية ورفع حظر الرحلات الجوية الدولية من وإلى مطاري أربيل والسليمانية وإنهاء كل أشكال التوتر وننتظر إقدام الحكومة العراقية على تنفيذ إعلانها الالتزام بدفع رواتب موظفي إقليم كردستان وتخفيف القيود على المصارف الخاصة في الإقليم ..مؤكدين لزوم عدم المساس بمصالح المواطنين وحياتهم اليومية ومستقبلهم".

وفي سياق ذي صلة، كشف مستشار رئيس الجمهورية، عن رسالة مشتركة وجهها الاخير الى رئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني والأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، يطالبهم بالتحرك نحو بدء الحوارات بشأن أزمة الاستفتاء الراهنة.

وقال فرهاد علاء الدين، مستشار رئيس الجمهورية، في تصريح تناقلته وسائل إعلام محلية، إن "الرئيس العراقي بعث مؤخراً رسالةً لكل من رئيس حكومة إقليم كردستان، ورئيس الوزراء العراقي، والأمين العام للأمم المتحدة، ويتلخص محتوى الرسالة بالمطالبة بمفاوضات عاجلة بين أربيل وبغداد".

وأضاف علاء الدين أن "أي طرف لم يرد على الرسالة حتى الآن، ونحن بانتظار ردودهم من أجل البدء بالمفاوضات. ويبدو أن رئاسة الجمهورية سترعى هذه المفاوضات، تحت مراقبة الأمم المتحدة".

هيئة المساءلة: دقّقنا أسماء 600 ألف انخرطوا في 183 حزباً

□ بغداد / محمد صباح

أنهت هيئة المساءلة والعدالة تدقيق أكثر من ٦٠٠ ألف اسم من كوادر ١٨٣ حزبا. وأكدت أنها أرسلت هذه القوائم الى مفوضية الانتخابات بهدف منح هذه الاحزاب إجازات التأسيس.

وتؤكد الهيئة أنها أبعدت العشرات من كوادر الاحزاب نظراً لشمولهم بإجراءات قانون المساءلة، مؤكدة أن ٣ من المبعدين قدّموا طعونا إلى الهيئة التمييزية في الهيئة.

وقال باسم البدري، رئيس هيئة المساءلة والعدالة، في حديث لـ(المدى)، إن "عدد الأحزاب التي وصلت قوائمها من مفوضية الانتخابات إلينا منذ مطلع العام الحالي تبلغ ١٨٥ حزبا"، مؤكدا تدقيق جميع القوائم وإعادتها الى دائرة الأحزاب التابعة لمفوضية الانتخابات.

وكانت مفوضية الانتخابات قد حددت تاريخ الـ ١٩ من تشرين الثاني، موعداً لتسجيل الأحزاب والتحالفات السياسية، طبقاً لإجراءات التحالفات رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، وأحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

ويوم الأحد، أعلنت مفوضية الانتخابات تمديد فترة تسجيل الأحزاب لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٥ من كانون الأول الجاري. كما قررت تمديد فترة تسجيل التحالفات الانتخابية لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم ٧ كانون الثاني المقبل.

وكانت مفوضية الانتخابات قد كشفت لـ(المدى)، الأسبوع الجاري، عن تسجيل أكثر من ١٤٧ حزباً سياسيا وتدقيق نصف مليون اسم من كوادر هذه الأحزاب. وتوقعت ارتفاع عدد الكيانات السياسية إلى ٢٠٠ مع اقتراب موعد الانتخابات.

وينفي البدري التأخر في عمل هيئة المساءلة والعدالة بعد إنجازها وتدقيقها لجميع قوائم الأحزاب، مشيرا الى أن "الحد الأقصى للانتهاء من تدقيق الحزب لا يتجاوز الـ٢١ يوماً".

وكانت مفوضية الانتخابات قد أكدت لـ(المدى) أنها تنتظر إجابات هيئة المساءلة والعدالة والأدلة الجنائية لتدقيق أسماء وأعضاء هذه الأحزاب لمنحها إجازات التأسيس. وكشفت عن وجود أكثر من ٥٧ حزباً استكمل إجراءات تسجيله لدى دائرة تسجيل الأحزاب. ويوضح رئيس هيئة المساءلة والعدالة طبيعة عمل مؤسسته بالقول إن "كل حزب يقدم هيئة عامة تضم ما لا يقل عن ٢٥٠٠ شخص ويتطلب مراجعتهم وتدقيقهم من أجل التأكد من عدم شمولهم بإجراءات قانون المساءلة والعدالة".

ولفت البدري الى ان "مفوضية الانتخابات ترسل إلى الهيئة في بعض الأحيان قوائم تضم ١٢ حزبا تضم ٣٠ الف شخص".

ويؤكد ان "مدير دائرة الأحزاب في مفوضية الانتخابات أبلغه بشكل شخصي وجود ٦٠ حزبا سيتم إرسال قوائمها إلى المساءلة والعدالة بعد استكمال إجراءاتها الفنية والتنظيمية".

ويتحدث مسؤول هيئة المساءلة عن تدقيق ما يزيد على ٦٠٠ ألف اسم لـ١٨٣ حزبا. ويؤكد إبعاد بعض الاسماء بسبب شمولهم بإجراءات المساءلة. ويضيف "من الصعب في الوقت الحالي التحدث عن نسبة وأعداد هؤلاء المبعدين بسبب شمولهم بإجراءات المساءلة لكنها لا تتعدى العشرات". واشار الى "وجود تشابه في الأسماء مما يدفع هيئة المساءلة لاستدعائهم للتأكد من عدم عملهم في المؤسسات الأمنية للنظام السابق". ويقول البدري ان "مفوضية الانتخابات أرسلت خلال العشرة أيام الماضية قوائم لـ١٢ حزبا تم تدقيقها بالكامل". وكشف عن "وصول قوائم لثلاثة أحزاب جديدة خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية ويجري التحقق من هذه أسمائها".

ويبين رئيس هيئة المساءلة ان "عملية التدقيق تكون بالاستناد إلى دائرة البيانات التي تحتوي على وثائق خاصة بالأمن والمخابرات والاستخبارات والدرجات الحزبية للنظام السابق".

وينوه البدري الى أن "من حق المبعدين تقديم طعن لدى الهيئة التمييزية خلال ثلاثين يوما أمام الهيئة الملزمة بالبت بهذا الطعن خلال فترة لا تتجاوز الستين يوما". وكشف عن ثلاثة طعون مقدمة من قبل ثلاثة أشخاص تم إبعادهم.